عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح
وتطور السلطة التنفيذية لبناء الدولة الحديثة
(دولة الكويت) (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

الباحثة/ عليه عبد الرحمن

مقدمة:

تطرقنا في هذا البحث عن كيفية ظهور الكويت كدولة مستقلة لها ثقل وكيان سياسي خارجي، وكيف تحررت من قيود معاهدة الحماية البريطانية التي قيدت الكويت في سياساتها الخارجية بالإضافة إلى تدخلاتها الداخلية التي خالفت فيها بنود المعاهدة.

سنري كذلك كيف لعب الشيخ عبد الله السالم دورا مهما في زيادة حصة نفط الكويت في الإنتاج مما كان له بالغ الأثر في تطوير الدور السيادي لدولة الكويت، بالإضافة إلى ذلك كيف وضع الخطوط العريضة لتوصيل السلطة التنفيذية الي دورها الصحيح.

وقد لعب الشيخ عبد الله السالم دورًا هامًا في تقليص النفوذ البريطاني وأبعاده عن الهيمنة على أمور البلاد الداخلية والسلطات التنفيذية، كما قام بإعادة ترتيب الأوراق في إعادة الهيكلة في الدوائر الحكومية.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠٢٠، الجزء الأول.

وسنتحدث عن أبرز ملامح التطوير في بلدية الكويت، وكيف حققت البلدية نجاحها، وكيف تحولت لمركز الثقل في السلطة التنفيذية، وكيف قامت بتقسيم الإدارة التنفيذية إلى دوائر حكومية قبل الاستقلال.

ثم سننتقل بما شاءت به الأقدار بأن تدخل الكويت مرحلة جديدة في عام ١٩٦١ م بإعلان الاستقلال، حيث ألحقت بلدية الكويت بمجلس وزراء يتولى شئونها وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، وكيف تم إدارة تلك الحقبة للسلطة التنفيذية حتى وفاة الشيخ عبد الله السالم بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٣ م تاركا للكويت وشعبها إرثا وإنجازات تخلد ذكراه وتنعم بها الدولة حتى الآن.

كان الشيخ عبد الله السالم الصباح هو النجل الأكبر للشيخ سالم المبارك الصباح حاكم الكويت الراحل (١٩١٧-١٩٢١م) ولد في عام١٨٩٥م، وتلقى تعليمه في الكويت، واشتهر بالزهد والتواضع والعزوف عن مظاهر الدنيا.

تولي ولاية العهد في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ .١٩٥٠م) كما تولى رئاسة المجلس التشريعى ١٩٣٨م، ولقد كان شعاره في الحكم هو (العدل أساس الملك) وكان يردده ويتمثل به في جميع معاملاته مع مواطنيه.[١]

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا استغلت فرصة الوفاة الطبيعية للشيخ أحمد الجابر وأشارت إلى احتمال حدوث صدام مسلح بين أفراد الأسرة الحاكمة على السلطة وأثر ذلك وضعت خطة للتدخل العسكري فى حال حدوث صدام من هذا القبيل[٢]، بيد أن ظنون بريطانيا ذهبت أدراج الرياح حيث لم تحدث أي بوادر لصدام من أي نوع وتولى الشيخ عبدالله السالم الحكم بإقرار وموافقة جميع أفراد الأسرة الحاكمة ووجهاء الكويت.[٣]

وكانت السلطات البريطانية تضمر العداء لعبد الله السالم منذ البداية، وكانوا يشككون به وبتوجهاته منذ احداث المجلس التشريعي (1938) حيث صنفوه كمعاد لأحمد الجابر، وبالتالي فهو معاد لبريطانيا، لقد كان عبد الله السالم حسب وصف الوثائق البريطانية ذو توجهات سياسية مشكوك بها، وهو

في الوقت نفسه (زعيم لدعاة النازية في الكويت).

على هذا النحو كانت وجهة نظر البريطانيين نحو عبد الله السالم ولذا جعلوا اعترافهم بتوليه للإمارة مشروطًا بالتالي:

- أن يعين خبراء بريطانيين.
- أن يعين وليًا للعهد.
- أن يقوم بطرد السكرتير الخاص للحاكم السابق[٤].

ولكن الشيخ عبد الله السالم رفض الإنصياع لطلبات بريطانيا وشروطها وتمسك بموقفه الرافض لها، ولذا جمدت الأخيرة اعترافها بالشيخ عبد الله السالم لمدة تزيد عن الشهر بيد أنهم اضطروا في النهاية لأن يبعثوا له بالرسالة الرسمية التي تضمنت الاعتراف به في٢١ فبراير ١٩٥٠، بعد أن تبادلوا الرسائل معه على ضرورة التزامه بكافة المعاهدات، والارتباطات السابقة مع الحكومة البريطانية، ومن جانبه أكد الشيخ عبد الله السالم على التزامه بهذا الأمر، مبديًا رغبته في استمرارالصداقة بين الكويت والحكومة البريطانية وتقويتها.[٥]

وهكذا يمكن القول إن عبد الله السالم قد حقق نجاحًا طيبًا في مواجهاته مع بريطانيا التي اضطرت للاعتراف به دون استجابته لشروطها، مما انعكس ايجابيًا على مواقفه المستقبلية كما سنرى.

وقد وضح ذلك الأمر بجلاء في قضيتين من أهم القضايا التي شكلت تحديًا كبيرًا للشيخ عبدالله السالم خلال فترة حكمه السابقة على الاستقلال (١٩٥٠ . ١٩٦١م) وهما قضية التنمية وقضية النفط، ذلك لأنه خلال معالجته لكلتا القضيتين اصطدم مع المصالح البريطانية واختلف معها.

ولقد بدأ الصدام بين الشيخ عبدالله السالم والبريطانيين مبكرا بالنسبة لقضية التنمية حيث كان البريطانيون يسعون لأن يكون التخطيط تحت إشرافهم الكامل، وأوضحوا للشيخ عبدالله السالم ضرورة تعيين مستشارين في جميع

المجالات التي تدير شئون البلاد[٦]،إلا أنَّ الشيخ كان حذرًا، وظل يماطل، ويطلب التأجيل لكن أمام الضغط المتواصل قبل أن يعين خبراء وليس مستشارين[٧] ولكن تحت الشروط التالية :.

- يجب أن تبرم عقود التعيين بشكل مباشر بينه وبين الخبير، لا علاقة للحكومة البريطانية بالموضوع على الإطلاق.
- يحتفظ الحاكم بكامل الحق في تغيير أي خبير ثبت أن أداءه غير مرضٍ.

إزاء ذلك اضطر البريطانيون–على مضض– الموافقة على شروط الشيخ، وقد عد هذا الأمر إنجازًا طيبًا ونتيجة مرضية حققها الشيخ طالما أن أولئك (الخبراء) قد تم تعيينهم تحت شروطه وقوانينه.

أما القضية الثانية وهي قضية النفط وعوائده فقد كان الشيخ مقتنعًا بأن الكويت تحصل على الفتات من إنتاج نفطها[٨]، لذا طلب مشاركة نفط الكويت والإنجليز إعادة النظر فى شروط اتفاقية احتكارالنفط الموقعة في عام ١٩٣٤م، وطلب إرجاء الاتفاق لحين الانتهاء من مفاوضة الإنجليز مع الحكومة العراقية ورفض قبول أي حصة تقل عن حصة العراق لأن الشعب الكويتي سيعد ذلك خيانة. لذا لم تجد بريطانيا مناصًا إلا بالموافقة على تصورات الشيخ الذي تحقق له ماكان يصبو إليه لتحقيق زيادة في حصة نفط الكويت وبالتالي زيادة خيالية في دخل الكويت.[٩]

وعلى صعيد الإدارة المحلية ظلت الدوائر الحكومية تقوم بمهامها الموكلة إليها ويتولى إدارة كل دائرة منها أحد أفراد الأسرة الحاكمة[١٠]، وكانت هذه الدوائر تقوم بدور الوزارات في وقتنا الحاضر، وقد كانت فكرة تأسيس مجلس الوزراء مطروحة منذ عام١٩٥١م ولكن بريطانيا اعترضت عليها ودعمت فكرة إنشاء ما سمى بالمجلس الأعلى.[١١]

ومع حاجة الكويتيين الفعلية إلى خبراء وفنيين فى شتى المجالات بجانب الضغط البريطاني المستمر تم تعيين خبير مالي يدعى (كراشيتون) وعرف باسم (كرايتون) (cirichton) الذى وصل الى الكويت في صيف١٩٥١م ، وكذلك

خبير جمركي يدعى (روبير) ، وكان رأى كرايتون بعد أن أطلع على الأوضاع العامة في الكويت ـ أنه لا بد أن يتم استقدام مساعد بريطانى ، وبالتحديد مهندسًا للحكومة، وكذلك مراقب مالي مساعدًا للمالية، وبالفعل تم تعيين (هاستيد) منسقًا للتنمية وهو بريطاني، وكان رئيسًا للمهندسين فى الجيش الرابع عشر فى بورما والهند، وكذلك تم تعيين البريطاني ستروفر مساعدًا لكرايتون.[١٢]

ويمكن القول إنه بحلول عام ١٩٥٢م كانت الخطوط العريضة لمختلف المشاريع قد وجدت ووجد معها مجلس عرف باسم (مجلس الإنشاء) أوكلت إليه مهمة دراسة وإقرار مشاريع التنظيم والعمران ومشاريع المرافق العامة وقد تم إنشاء هذا المجلس بناء على اقتراح الخبير المالي (كرايتون).[١٣]

وهكذا لم يكن مجلس الإنشاء في بدايته فعالًا سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ فعلى الرغم من أن الشيخ عبد الله السالم وافق على تأسيسه إلا انه لم يؤمن له الدعم السياسي الكافي لكي يؤدي دوره بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين، وهكذا لم يلق الشيخ بالًا ولم يرد على الشكاوى المتعددة والمتنوعة التي جاءت من (هاستيد وكرايتون) بسبب تعرض الشيخ فهد السالم وتدخله في أعمال المجلس بشكل أدى إلى إعاقته عن أداء دوره بالشكل المطلوب.

ويبدو أن الشيخ عبد الله السالم كان يتجاهل ذلك عن عمد حيث قام باستخدام موضوع ومأزق مجلس الإنشاء ذريعة لإضعاف النفوذ البريطاني على الشئون الداخلية بوجه عام، حيث قام في فترة لاحقة بتوجيه أوامره لجميع ممثلي الدوائر الحكومية المعنية بعدم حضوراجتماعات مجلس الإنشاء الأمر الذي أدى إلى شبه شلل لأعمال وفعاليات ذلك المجلس.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أمر الشيخ عبد الله السالم بأن تتوزع العديد من اختصاصات مجلس الإنشاء بين المجلس البلدي ودائرة الاشغال العامة، وهما مؤسستان كان يرأسهما الشيخ فهد السالم الذي كان السبب الرئيسي للشكاوى الواردة.[١٤]

على إثر ذلك رضخ البريطانيون لهذا الضغط والتحدي من قبل الشيخ عبد الله السالم، وهكذا أصبح الشيخ فهد السالم في نوفمبر ١٩٥٢ رئيسًا لمجلس الإنشاء، وفي نفس الوقت رئيسًا لكل من المجلس البلدي و دائرة الاشغال العامة، وهكذا ارتفعت أسهم مجلس الإنشاء، وغدا من أقوى المؤسسات الفاعلة على المسرح السياسي في الكويت خلال عقد الخمسينيات، وبدا واضحًا تراجع النفوذ البريطاني عن الأمور الداخلية في الكويت[١٥]، حيث أصبح لهذا المجلس صلاحيات شرعية وتنفيذية وتقريرية واسعة في إطار التنظيم، وكذلك دراسة مشاريع وإقرارها، والإشراف على تنفيذها ماليًا عن طريق دائرةالمالية، وإنشائيًا عن طريق دائرة الأشغال العامة وتنظيمها عن طريق الإدارة التنفيذية في البلدية.[١٦]

مما تقدم يتضح لنا ان الشيخ عبد الله السالم الصباح في إطار حرصه على إبعاد النفوذ البريطاني عن التدخل في شئون بلاده الداخلية –قد حقق نجاحًا منقطع النظير في كل المواجهات التي جمعته بالبريطانيين.

وقد بدأت تلك المواجهات مبكرًا– في أعقاب وفاة سلفه الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح –حيث أرجأ البريطانيون اعترافهم بالشيخ عبد الله السالم أميرًا على الكويت ورهنوا ذلك الاعتراف باستجابته لشروطهم التي وضعوها والتي أسلفنا ذكرها بيد. أن الشيخ عبد الله السالم لم يستجب لتلك الشروط واضطر البريطانيون للاعتراف به دون استجابته لشروطهم.

وكانت المواجهة الثانية إصرارهم على التزام الشيخ عبد الله السالم بتعيين مستشارين يديرون كافة الأمور التنفيذية في البلاد دون أن يكون لأهل الكويت رأى في حكم بلادهم، على أن الشيخ عبد الله السالم رفض ذلك الأمر وعده تدخلًا سافرًا في شئون الكويت ووافق فقط –على الاستعانة بالخبراء وليس بالمستشارين وذلك في إطار حاجة الكويت لخبراتهم في أمور التنمية، مع استجابتهم لكافة الشروط التي وضعها حال استقدام هؤلاء الخبراء.[١٧]

وجاءت المواجهة الثالثة في إصراره على تعديل أو إعادة النظر في

اتفاقية النفط الموقعة من عام ١٩٣٤م، كما إنه أرجأ الاتفاق لحين الانتهاء من مفاوضات الإنجليز مع الحكومة العراقية ورفض قبول أي حصة تقل عن حصة العراق لأنه عد ذلك بمثابة خيانة للشعب الكويتي واضطرت بريطانيا في النهاية للموافقة على طلبه[١٨]

وجاءت المواجهة الرابعة في موضوع مجلس الإنشاء –الذي تم تشكيله بناء على اقتراح من الخبير البريطاني المالي ((كرايتون))، حيث نجحت خطة الشيخ عبد الله السالم بفضل ذكاءه وبعد نظره في تفريغ هذا المجلس من محتواه وإعادة هيكلته من جديد[١٩] – بعد أن وضحت نوايا بريطانيا من وراء إنشائه– وإعادة تنظيمه مما أدى لتراجع النفوذ الإنجليزي في ذلك الشأن.

وفي كل المواقف الميدانية السابقة جاء حرص الشيخ عبد الله السالم على إبعاد النفوذ البريطاني عن الهيمنة على الأمور الداخلية في الكويت، والتى تعد السلطة التنفيذية –التي يناط بها تنفيذ مصالح الشعب – أساسها، بعد أن أعترض البريطانيون من قبل على إنشاء مجلس الوزراء الكويتي الأمر الذي كان مطروحًا منذ عام ١٩٥١م.

ولم يقتصر أمر حرص الشيخ عبد الله السالم الصباح على مناوئة الوجود البريطاني في الكويت ومنعه من الانفراد بالسيطرة علىمشاريع التنمية في بلاده على ذلك الأمر بل أن الأمر تعدى ذلك في إصراره على الشركات البريطانية التي كانت قد بدأت في دخول الكويت طمعًا في الفوز بمناقصات مشاريع التنمية بانه لا يحق لها العمل بدون أن يكون لها شريك كويتي على أن تكون الشراكة مناصفة، وقد حاول البريطانيون دون جدوى تعديل هذا الشرط على أن الشيخ عبد الله السالم تمسك به فما كان من البريطانيين إلا الإذعان[٢٠]للضغط لإغراء الشيخ عبد الله السالم بتأسيس مكتب لاستثمار عوائد ومع ازدياد دخل الكويت من النفط استخدم البريطانيون كل أساليب النفط في لندن وقد وافق الشيخ من حيث المبدأ بيد أنه أخذ يؤجل في الموضوع بعض الشيء.

وفي بداية عام ١٩٥٢م زار الكويت مجموعة من المسؤولين البريطانيين الكبار في وزارة الخزانة والبنك المركزي البريطاني، لممارسة الضغط على الشيخ من أجل افتتاح مكتب الاستثمار بلندن فأكدالشيخ لهم موافقته من حيث المبدأ الإ أنه على استعداد لقبول التوصيات والمقترحات التي يقدمها عضوان من الوفد فقط بعد أن يجري مشاورات مع ممثل حاكم الكويت في لندن مستر (كمب)[٢١]

على إثر ذلك وفق الشيخ على افتتاح المكتب ولكنه أصر على الشروط التالية- :

- لن يتم استثمار الاموال الزائدة عن حاجه التنمية في البلاد.
- ضرورة الحفاظ على نسبة من تلك الأموال المستثمرة بوضع سيولة لحين الحاجة لها.
- أن يكون له الحق في حل المكتب أو تغيير أغراضه متى شاء.

مثال آخر يدل على حرص الشيخ عبد الله السالم على مصالح مواطنيه ومناوئة الوجود البريطاني في نفس الوقت، وقد مثل هذا في استجابته لرغبة ومطالب التجار الكويتيين بافتتاح بنك محلى في البلاد، وقد حاول البريطانيون مرارًا عرقلة هذا الموضوع بيد أن الشيخ عبد الله السالم أعلن إصراره على ذلك موضحًا بانه في حالوقوفه ضد رغبة مواطنيه في هذا، يكون قد تصرف ضد حقوقهم الوطنية، إثر ذلك الموقف الحاسم من حاكم الكويت، أذعن البريطانيون، وبالتالي تم إنشاء اول بنك ((الكويت الوطني)) ١٩٥٢م، ورغبة من الشيخ في دعم المشروع قام بإيداع مليون جنيه استرليني دون أن يأخذ عليه أي فائدة[٢٢]

ويمكن القول إزاء تلك المواقف أن النفوذ البريطاني قد بدأ في التقلص في الكويت في مواجهة حاكم مفاوض جيد مدعوم من قبل شعبه.[٢٣]

مما تقدم يمكن استخلاص الحقائق التاريخية التالية :.

أن سياسة الشيخ عبد الله السالم –١٩٥٠ – ١٩٦٥ – في حكم الكويت كانت تسير في اتجاهين متعاقبين:

- أولهما:

مناوئة وتقليص النفوذ البريطاني في الكويت، وإبعاده قدر الإمكان عن الهيمنة على أمور البلاد الداخلية عامة والسلطات التنفيذية فيها علىوجه الخصوص والمتمثلة في النفط واستثمار عائداته وقضية التنمية في الكويت وقد حقق الشيخ عبد الله السالم نجاحًا منقطع النظير في هاتين القضيتين كما أسلفنا الذكر.

- وثانيهما: .

إعادة ترتيب الأوراق أو ما يمكن تسميته إعادةالهيكلة في دوائرالحكومة في الكويت تلك الدوائر والمؤسسات التي كانت قد توارت وتضاءل دورها إبان فترة الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها بسبب تزايد الدور البريطاني وتغلغله في مفاصل الدولة كما أسلفنا ذكره

ذلك لأن الكويتيين مع ظهور النفط وتعاظم عوائده، وازدياد التدخل الإنجليزي في شئون بلادهم، مع تأثرهم بالحركات الوطنية في البلادالمجاورة، تطلعوا إلى المزيد من المشاركات الحقه في حكم بلادهم وبخاصة أن لهم تجارب سابقه وأحداث الماضي القريب كانت لا تزال ماثله في أذهانهم بداية بالميثاق وإنشاء المجلس الاستشاري الأول ١٩٢١م، ومرورًا ببلدية الكويت والمجلس البلدي ١٩٣٠م،وانتهاء بالمجلس التشريعي الأول والثاني عام ١٩٣٨م.

كل ذلك دفع الحاكم إلى إعلان العودة إلى مبدأ الانتخابات لبعض المجالس الحكومية كالمعارف والبلدية والأوقاف حيث شهد عام ١٩٥١م تحركًا إيجابيًا فاعلًا في هذا المجال، أجريت الانتخابات للبلدية والمعارف في ١٩٥١/١١/٢٥م، وللصحة والأوقاف في١٩٥١/١٢/١م.[٢٤]

وكانت آليات إجراء الانتخابات في تلك الفترة تتم وفق المراحل التالية: .

●اولًا:

يقوم الشيخ عبد الله الجابر رئيس المحاكم باختيار لجنة أولية من عشرة أشخاص من ذوى السمعة والمقام الطيبين ويكونون من رعايا الكويت.

●ثانيا:

تقوم اللجنة باختيار من يحق لهم حق الانتخاب (١٠٠٠ناخب تقريبًا) ويشترط فيهم تمتعهم بكفايات معينة بجانب إطلاعهم على الأمورالثقافية والتطورات السياسية المحلية والعربية والعالمية، وأن يغلبوا المصلحة العامة على مصالحهم الذاتية، وأن يكون ولاؤهم للوطن قبل كل شيء.

●ثالثًا:

يقوم هؤلاء الناخبون بانتخاب ١٢ عضوًا لكل مجلس من المجالس المذكورة أعلاه، ويتم إثر ذلك تزويدهم باستمارات مطبوعة بها فراغات (اثنا عشر فراغًا) لتسجيل أسماء المختارين، ثم توقع الاستمارات وتوضع في صندوق محكم القفل، إثر ذلك يقوم رئيس المحاكم بفتح الصندوق وتدقيق الاستمارات وعدها والتحقق منها، ويصبح الحاصل على أعلى الاصوات هو الفائز بالمقعد المعين بعد إعلان نتائج الانتخابات في مجلس ما فإن الأعضاء الفائزين يقومون من بينهم بانتخاب مدير للدائرة عن طريق الاقتراع السري.[٢٥]

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم الضوابط التي وضعت في تلك الانتخابات بما يلي :.

- لا يجوز لعضو مجلس منتخب أن يجمع بين عضوية مجلسين
- يجب ألا يقل عمر العضو عن ٣٠ سنة.
- يجب أن يكون العضو من رعايا الكويت.
- يشترط على العضو عدم إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

إلا أن تجربة انتخابات المجالس في عام ١٩٥١م لم يكتب لها

النجاح لاختلاف تلك المجالس وبالذات الصحة والبلدية مع رئيسها غير المنتخب وهو من أفراد الأسرة الحاكمة مما أدي إلى إعاقة العمل بذلك المبدأ وتعثر الاستمرار به.[٢٦]

وشهد عام ١٩٥٤م عودة فكرة انتخابات المجالس ولم تختلف إجراءات تلك الانتخابات عن سابقتها في عام ١٩٥١ حيث تمت وفق نفس الآليات تقريبا، إلا الاختلاف الطفيف في بعض الأمور، وقد استمرت لجنة الانتخابات على نفس المنوال، حيث قام الشيخ عبد اللهالسالم بتشكيل تلك اللجنة برئاسة الشيخ عبد الله الجابر وعضوية عبدالله ملا وعزت جعفر وثمانية من وجهاء الكويت، مع تقسيم المدينة إلى خمس مناطق انتخابية وتم اختيار شخص من كل منطقه قام بدوره باختيار مساعد له، ويقع على عاتق الاثنين مسئولية اختيار الناخبين كل حسب منطقته.[٢٧]

وهكذا أجريت الانتخابات لمجلس المعارف في ١٤/٤/ ١٩٥٤م، والبلدية في ١٧/٤/١٩٥٤م ثم أخيرًا الأوقاف في ٢٠/٤/ ١٩٥٤م، وقدر عدد الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع بما يزيد عن الثلاثة الاف ناخب، ولم تجر انتخابات مجلس الصحة كما حدث في إنتخابات١٩٥١م وكان السبب وراء ذلك موقف الشيخ فهد السالم رئيس دائرة الصحة الرافض لمبدأ الانتخاب[٢٨] وذكر أحد المسئولين الأمريكيين أن الانتخابات كانت مؤشرًا يعبر عن عدم رغبة أي من الشيوخ في سماع أصوات في حكومتهم ورأي أن تلك الانتخابات المحدودة فرصة توفر السبيل نحو تحويل سليم يمكن أن يجد من سلطة الشيوخ ويفيد التجار والحرفيين.[٢٩]

ويتضح أن مبدأ العودة إلى الانتخابات كان محل خلاف حاد داخل الأسرة الحاكمة بين تيار يرى ضرورة تعميقه، وآخر يرى فيه تعارضًا مع الصلاحيات الممنوحة لأفراد الأسرة الحاكمة، كما كان هناك خلاف حول المدى الذي سيسمح من خلاله للأعضاء المنتخبين بممارسة صلاحياتهم.[٣٠]

على أي حال لم تستمر المجالس المنتخبة سوى فترة قصيرة فقدم جميع

أعضاء هذه المجالس استقالاتهم، وحل محلهم أعضاء معينون، وكان الدافع الرئيسي للإقدام على هذه الخطوة أن معظم الفائزين في هذه الانتخابات كانوا من المعارضين السياسيين.[٣١]

ومن الواضح أن الحراك السياسي في المجتمع الكويتي بدأ يشتد بسبب معارضة بعض أفراد الأسرة الحاكمة لإفرازات الانتخابات التيأخرجت عددًا من المعارضين للسلطة لأنها كانت تريد أن تكون المجالس صوريو، تضم أعضاء لا يعارضون الشيوخ ويأتمرون بأمرهم وهذه المعارضة أوجدت نقمة شديده ضد أفراد أسرة الصباح وجعلت غالبية الشعب الكويتي يزداد صلابة ويتمسك بأولئك الأعضاء.[٣٢]

يمكن القول أن ذلك الموقف يعكس الشعبية الجارفة التي تمتع بها هؤلاء المعارضون في الشارع السياسي الكويتي.

وقد اتضح عدم الثبات في الموقف بالنسبة للعودة إلى الانتخابات حين أشترط بعض أفراد الأسرة الحاكمة أن العودة لمبدأ الانتخابات مرهونة بمنع بعض الأشخاص من ترشيح أنفسهم وهم د/ أحمد الخطيب جاسم القطامي وعبد الرازق خالد الزيد وقد وافق الثلاثة على عدم ترشيح أنفسهم[٣٣] ورغم ذلك اختار الناخبون هؤلاء الثلاثة بين الفائزين، ورغم ذلك أصرت الحكومة على أن يتنازلوا وعمت حالة منعدم الرضا في الكويت تجاه مطالب الحكومة، واجتمع أعضاء المجالس الثلاثة (٥٦ عضوًا) في سينما الحمرا، وشكلوا وفدًا ضم كل من يوسف الفليج، وعبد العزيز الصقر، ونصف النصف، وعبد الحميد الصانع لإبلاغ الشيخ عبد الله السالم عدم موافقتهم على إبعاد المستبعدين الثلاثة، وفي النهاية استقال جميع أعضاء المجالس المنتخبة احتجاجا على تدخل الحكومة في أعمالها[٣٤]

مما تقدم يتضح لنا الحقائق التاريخية التالية:

- أن موافقة المعارضين الثلاثة على عدم الترشح في الانتخابات يعكس عدم

رغبتهم في إثارة النعرات السياسية المقيتة وعداء أفراد الأسرة الحاكمة من جهة، ورغبتهم في تغليب مصالح الوطن على مصالحهم الخاصة.

- أن اختيار الناخبين لهؤلاء المعارضين يعكس مدي الشعبية التي تمتع بها الجناح المعارض في تلك الفترة.
- أن استقالة أعضاء المجالس المنتخبة احتجاجًا على استبعاد الجناح المعارض يعد ظاهرة صحية وانتصارًا لرأي الأغلبية.

وإثر ذلك تم تشكيل وفدين من ستة ممثلين عن المجالس المنتخبة–ضم كلًا من أحمد الفهد وعبد اللطيف المسلم عن الأوقاف، وخالد المسلم وعبد الحميد الصانع عن المعارف، وسليمان المسلم وخالد الزيد عن البلدية–وتقدموا بعريضة تضمنت المطالبة بإجراء مجموعة من الإصلاحات وتشكيل مجلس استشاري يساعد الحاكم في إدارة شئون البلاد.[٣٥]

واقترح الشيخ عبد الله السالم الصباح على الوفد أن يتم تشكيل مجلس يتكون من عضوين من كل مجلس منتخب واثنين من أعضاءالأسرة الحاكمة ليصبح المجموع ثمانية أعضاء، إلا أن الوفد اقترح تشكيله من ١٢ عضوًا يشارك فيه أعضاء الأسرة الحاكمة كأعضاء، على أن يكون الجميع متساوين في التصويت داخل المجلس فلم يستجب الحاكم لذلك.(٤)

إثر ذلك قام الشيخ عبد الله السالم في ١٩ /٧ /١٩٥٤ بإصدار مرسومه رقم ٥٤/١ القاضي بتشكيل لجنة عليا لوضع سياسة موحدة للإصلاح الداخلي بما في ذلك تنظيم دوائر الحكومة ورعاية المصالحالعامة، وتكون مسئولة مباشرة امامه[٣٦]وقد جاء في ديباجة الأمر الذي صدر لتشكيلها (لمس حضرة صاحب السمو حاكم الكويت المعظم الحاجة إلى جهاز أعلى يشرف على تنظيم الدوائر الحكومية، ويعمل على الإسراع في تنفيذ وتنسيق الجهود الجبارة التي تبذلها حكومة سموه لبناء كويت جديدة بحيث يستفيد الشعب الكويتي من الثروةالطائلة التي وهبها الله لهذه البلدة، وقد أمر سموه بتشكيل تلك اللجنة.[٣٧]

وقد تناولت اللجنة عددًا من الموضوعات واتخذت الكثير من القرارات

المهمة المتصلة بتنظيم الدوائر الحكومية وإداراتها.

لقد كانت اللجنة التنفيذية العليا كمجلس وزراء مصغر أنيطت بها إدارة شئون البلاد ووضع النظم والإجراءات الكفيلة برعاية مصالح المواطنين وتلبية الاحتياجات التي تفرضها طبيعة التطور الناشئ في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وسن القوانين واللوائح، واستحداث النظم التي ترسم ملامح الدولة الحديثة التي تتطلع إلى مواكبة الجديد، وذلك قبل الاستقلال إبان عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وهى فترة زمنية تميزت بالثراء والخصوبة الفكرية والثقافية بعد الانفتاح الذي حدث في العالمين العربي والإسلامي.

وهكذا يمكن القول إن اللجنة التنفيذية العليا قد وضعت الأسس الأولى في كل دائرة حكومية لما يمثل وزارة كاملة قبل أن تظهر الوزارات في الحكومة الأولى التي أنشئت بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١م فجاءت هذه الحكومة لتجد النواة الأساسية الصلبة التي كان من الميسور أن يتم البناء عليها وإحداث التطورات التالية التي تلبى مطالب هذه المرحلة الجديدة، وهي مرحلة ما بعد الاستقلال في كل وزارة من وزارات الدولة.[٣٨]

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت اللجنة إحدى أكثر المؤسسات إثارة للجدل والاختلاف حولها منذ قيامها في عام ١٩٥٤م، فقد جاء تشكيلها كما أسلفنا ضمن إطار وضع سياسي داخلي متأزم، كما إنها جاءت بعد ضغوطات علنيه وغير علنية على الحاكم لكي يفسح المجال لمشاركة أوسع من قبل الشعب في الحكم كان من المفترض أن يقوم الحاكم بتأسيس مجلس استشاري يساعد في إدارة شئون البلاد إلا إنه أتخذ قرارًا بتعيين هذه اللجنة التي جاءت محبطة لقطاعات عريضة من الشعب، كما إنها لاقت معارضة شديدة حتى داخل اوساط الأسرة الحاكمة[٣٩] فقد جاء تشكيلها سببًا مباشرًا وراء إحباط كل المساعي الرامية إلى الدفع قدمًا بالمبدأ الانتخابي، وما يترتب على ذلك من تدعيم اتجاهات الإصلاح السياسي المؤسسي، وهكذا أعلنت المجالس الثلاثة

المنتخبة (المعارف، الأوقاف، البلدية) عدم التعاون مع الحكومة، فكان أن اضطلعت اللجنة بمهام تلك المجالس[٤٠] وقد حاولت اللجنة معالجة الموقف فرشحت أربعة من المواطنين بقبول مسئوليات تلك المجالس ولكنهم رفضوا مما أدى إلى مزيد من تأزم الموقف.[٤١]

ويمكن القول إزاء ذلك أن اللجنة على ما يبدو كانت محاولة من الشيخ عبد الله السالم لإيجاد جهاز يستطيع اتخاذ قرارات كان يحاول هو ان يتجنب اتخاذها، وبخاصة القرارات الحساسة التي كانت ستؤدي إلى صدام حاد مع شخصيات ذات نفوذ وقوة في الكويت، فقد أصدرت اللجنة على سبيل المثال قرارًا خطيرًا وهو ما حددت بموجبه الملكية الخاصة بناءً على المخطط الهيكلي وخطط التنمية التي كانت مطروحة آنذاك، ومع ذلك لم تستطع اللجنة تنفيذ القرار، فما كان من الشيخ عبد الله السالم إلا أن عاد بعد مرور سنتين من القرار وأصدر مرسومًا جديدًا يؤكد قرار اللجنة والالتزام به.[٤٢]

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البريطانية اعتبرت تشكيل اللجنة إنجازًا طيبًا، وعدتها أحسن محاولة قام بها الكويتيون لإعادة ترتيب بلدهم وجعلها أحسن نظامًا مما يعني ان الشيخ عبد الله السالم يرغب في الاستمرار في الإصلاح والتنمية والتطوير[٤٣]

مما تقدم يتضح لنا من خلال:

مرسوم تشكيل اللجنة العليا رقم ١ /٥٤ الصادر في ١٩ يوليو ١٩٥٤م:

- القرار الصادر في الاجتماع الأول يوم الإثنين ١٩/ ٧/ ١٩٥٤م بتسمية (اللجنة التنفيذية العليا)
- المهام الواضحة في المرسوم الأميري سالف الذكر بالهدف من تشكيل اللجنة (وضع سياسة موحدة)
- للإصلاح الداخلي بما في ذلك تنظيم دوائر الحكومة، ورعاية المصالح العامة، تكون مسئولة مباشرة أمام أمير البلاد).

- توالى اجتماعات اللجنة اعتبارا من ١٩ يوليو ١٩٥٤م وحتى ٥ ديسمبر ١٩٥٥م والتي بلغت ٦٤ اجتماعا دون انقطاع.
- طبيعة القرارات العديدة التي اصدرتها اللجنة التي شملت كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الكويت.
- انفراد اللجنة –دون غيرها من كافة المجالس ذات الصلة بمصالح الجماهير والتي توارت اثر تشكيل اللجنة– و إدارة الأمور التنفيذية في الكويت في تلك الفترة.
- إن اللجنة التنفيذية العليا كانت هي السلطة التنفيذية الوحيدة في تلك الفترة بتحملها كافة الأمور التنفيذية في الدولة .

ولما كانت الكويت قد شهدت في بداية عقد الخمسينيات بعد تولي الشيخ عبد الله السالم في فبراير ١٩٥٠م نقلة نوعية شملت كل نواحي الحياة الاقتصادية والتعليمية والعمرانية والثقافية، فقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على بلدية الكويت وانشطتها[٤٤] حيث تقلصت سلطاتها واختصاصاتها بتأسيس مجلس الإنشاء الذي اوكلت اليه مشاريع التنظيم حيث ضم هذا المجلس اعضاء المجلس البلدي وجميع مدراء الدوائر الحكومية ذات الصلة بالمرافق العامة[٤٥] وقد أدي هذا الوضع بطبيعة الحال إلى انتقال مركز الثقل في السلطة التنفيذية من البلدية إلي مجلس الإنشاء وقد ساعد هذا علي تفريغ البلدية من محتواها بفقدها لعناصر مميزه من كوادرها بالإضافة إلي ذلك ومع حلول العام ١٩٥٤م جاء إنشاء و تشكيل ((اللجنة التنفيذية العليا)) التي أنيط بها –كما مر بنا – كافة الأمور التنفيذية في الكويت –ليزيد من تداعي فعاليات البلدية.

لذلك ارتأى القائمون علي أمر البلدية ضرورة إصدار قانون جديد لها في عام ١٩٥٤م يواكب تطورات العصر، لتلعب البلدية دورها في رقي البلاد وازدهارها كي يشعر كل مواطن بتطور الأمور العمرانية والصحية والاجتماعية والمدنية على أسس صحيحة تكفل للبلدية تحقيق ما تصبو إليه نفوس الكويتيين من أهداف.[٤٦]

وقد روعي في صوغ أحكامًا قانون البلدية الجديد –الصادر في ١٩٥٤م–الضرورات المحلية القائمة ليكسب القدرة التي تجعل منه قانونًا له قوته ونفاذه، وهو ينطوي على أحكام بعضها قديم له في المقررات السابقة شبيه أو نقل أدخل عليه شيء من التعديل بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة في البلاد وبعضه نتيجة التجارب في ميادين العمل والاختبار والمقاصد التي اتخذت أساسًا لهذا القانون مستوحاة جميعًا من القوانين العامة وترتكز على مبدأ المساواة بين الأفراد. والقانون في جملته يتضمن أحكامًا بعضها يمكن تحقيقه فور تصديقه وبعضها يحتاج إلي سعى خاص وزمن أطول لتنفيذها على أنه ليس مع العزيمة شيء يستعصي[٤٧]

ولم يغفل القانون الجديد إبراز دور المواطنين لتحقيق الآمال المنشودة حيث جاء في ((الأسباب الموجبة لقانون البلدية)) والآمال معقوده بفضل تآزر المواطنين أن يكون لهذا البلد مؤسسة أهلية تستمد حقيقتها من أماني الأمة لتوفر للأهلين الرخاء والخير بقدر ما يقدمون لها من جهود وإخلاص[٤٨]

وقد جاءت مواد القانون مواكبة لتطورات العصر، متمشية مع الظروف والمستجدات ذات الصلة من حيث الزيادة المطردة في عدد السكان، ونمو الحس الوطني، إضافة إلى ارتفاع الدخل القومي باكتشاف النفط والبدء في تصديره.[٤٩]

ولإلقاء الضوء علي التطور الذي شهده ذلك القانون نعقد مقارنة موجزة بينه وبين سابقه القانون الأول الصادر ١٩٣٢م في إطار الأمور التالية :.

اولًا: محتوي القانون بينما جاء القانون السابق في عشرة فصول تحتوي على ٣٤مادة[٥٠] جاء القانون الجديد في ثمانية فصول واشتملت على ٨٢ مادة.[٥١]

ثانيًا: الهيكل التنظيمي للبلدية، بينما اتسم الهيكل التنظيمي للبلدية في القانون القديم بالبساطة حيث كان يتكون من المدير وكاتب الإدارة وعدد محدود

من المحصلين وعمال تنظيف الأسواق والحراس[٥٢] تطور الهيكل التنظيمي للبلدية في إطار القانون الجديد فاشتمل على أربع دوائر هي دائرة للشئون الإدارية، والدائرة الفنية، والدائرة المالية، والدائرة الصحية.[٥٣]

ثالثًا: المجلس البلدي وتشكيله، بينما جاء المجلس – وفق القانون القديم – من اثنا عشر عضوًا ورئيسًا[٥٤] ويكون الرئيس من آل صباح ويتم اختياره من قبل الحاكم[٥٥] وينتخب الأعضاء من قبل وجهاء البلد من طلبة علم وتجار وكل من له علم باختيار الرجال[٥٦] أما في القانون الجديد فقد جاء فيه (يحدد أعضاء المجلس البلدي و مدة عضويته وطريقة انتخابه بقانون)[٥٧] وأن يعين رئيس البلدية من قبل الحاكم أمير البلاد ويعتبر رئيس البلدية رئيسًا طبيعيًا للمجلس البلدي.

رابعًا: رئيس المجلس البلدي وصلاحياته بينما جاء في القانون القديم ان يكون الرئيس من آل صباح ويختار من قبل الحاكم[٥٨] جاء القانون الجديد مخالفًا لذلك لأنه لم يشترط إن يكون من آل صباح فقد نص علي (أن يعين رئيس البلدية من قبل الحاكم أمير البلاد)[٥٩]

أما عن صلاحيات الرئيس فقد جاءت في القانون القديم في تسعة بنود[٦٠] بينما اتسعت تلك الصلاحيات في القانون الجديد حيث افرد لها فصلًا كاملًا مستقلًا يشتمل على أربع مواد رئيسية شملت العديد من البنود بالإضافة إلي زيادة مساحة الصلاحيات[٦١] مع تحصين القرارات التي يتخذها رئيس البلدية بصبغها بصبغة الإلزام الممنوحة لشرائع الدولة وأنظمتها.[٦٢]

خامسًا: مدير البلدية بينما اشترط انتخابه في القانون السابق من قبل الأعضاء والرئيس ويكون انتخابه من عدد الأعضاء الذين حازوا الاغلبية[٦٣] جاء الأمر مخالفًا لذلك في القانون الجديد حيث جاء فيه (و ينتخب المجلس البلدي من بين أعضائه أو من غيرهم مديرًا للبلدية ويعين بقرار من الرئيس)[٦٤]

ولقد كان من المتوقع إثر ذلك التطور ان تحقق البلدية –بجناحيها المتمثلين في سلطة التقرير (المجلس البلدي)، وسلطة التنفيذ (المجلس التنفيذي) –النجاح المنشود لبلوغ الاهداف المنوطة بها، بيد ان شيئًا من ذلك لم يتحقق، وربما يرجع ذلك إلى تداخل الاختصاصات مع الدوائر الأخرى ذات الصل بمصالح الجماهير كالصحة والأشغال والمعارف وغيرها من الدوائر الأخرى، بالإضافة إلي أوجه الشبه بين أعمال البلدية وأعمال تلك الدوائر وأثر تفاقم تتداخل اختصاصات البلدية وتشابكها مع الدوائر الأخري مما أصابها بالشلل وأدي لعجزها بالتالي عن حل مشاكل الجماهير والقيام بواجباتها المنوط بها على أكمل وجه أرتأي القانون على أمرها إمكانية تطبيق القوانين المعمول بها في البلاد العربية المجاورة وذلك لتحسين الأوضاع.[٦٥]

وعلى الرغم من أن قانون البلدية الصادر ١٩٥٤م قد نظم اختصاصاتها، كما نظم الجهاز الإداري فيها إلا أن مشكله تداخل الاختصاصات مع الدوائر الأخرى بقيت دون حل.[٦٦]

ومع فترة الحراك القومي في الكويت والتهيؤ إلي الاستقلال، وإثر استمرار التشابك بين مسئوليات البلدية وبعض الادارات الحكومية الأخرى في ما يخص مصالح السكان، وأبرزها تمليك الاراضي وتثمين أسعار البيوت القديمة من قبل الحكومة بهدف هدمها وتعويض اصحابها، ومساعدتهم في بناء مساكن جديدة، كما ظهر تنظيم الضواحي العمرانية الجديدة خارج أسوار المدينة الرئيسية، مما أضاف أعباء و مسئوليات جديدة علي البلدية و الدوائر الأخرى، كالأشغال والكهرباء، وحتي يتم فك الاشتباك وتحديد المسئوليات، ألغى قانون البلدية لعام ١٩٥٤م، وصدر قانون جديد في عام ١٩٦٠م قبيل الاستقلال بقليل.[٦٧]

وقد جاء في صدر المذكرة التنفيذية الملحقة بالقانون الجديد (أن المجالس البلدية هي دعامة الحكم المحلى) والحكم المحلي هو أول مدارج الديمقراطية، إذ تتمثل فيه مساهمة الشعب في إدارة شئونه المحلية، ليستكمل الخبرة والمران والنضوج ليدير بعد ذلك شئون الدولة[٦٨]

ولمتابعة التطور الذي شهدته البلدية –في إطار القانون الجديد لسنة ١٩٦٠م –نعقد مقارنة موجزة بينه وبين القانون السابق لسنة ١٩٥٤م في إطار المعطيات التالية: .

أولًا: محتوى القانون. بينما اشتمل القانون السابق على ثمانية فصول احتوت على ٨٢ مادة[٦٩] جاء القانون الجديد في فصلين رئيسيين، الأول بعنوان المجلس البلدي وقد احتوي على ٣٢ مادة، فيما جاء الفصل الثاني بعنوان الإدارة التنفيذية وقد احتوت على ٣٣ مادة[٧٠] بالإضافة إلى مقدمة القانون وقد اشتملت على خمس مواد وهكذا جاء القانون الجديد بأكمله في ستين مادة.[٧١]

ثانيًا: الهيكل التنظيمي. بينما شمل الهيكل التنظيمي في إطار القانون السابق على أربعة دوائر هي دائرة الشئون الإدارية، والدائرة الفنية، والدائرة المالية، والدائرة الصحية[٧٢]، جاء الهيكل التنظيمي –في إطار القانون الجديد –يشمل رئيس البلدية ومدير البلدية وأقسام البلدية التي شملت أربعة اقسام هي (قسم الشئون الفنية، وقسم الشئون الصحية، وقسم الشئون المالية، وقسم الشئون الإدارية.[٧٣]

ثالثًا: المجلس البلدي وتشكيله بينما جاء ذلك الأمر في القانون القديم لسنة ١٩٥٤م ما يلي (يحدد اعضاء المجلس ومدة عضويته وطريقه انتخابه بقانون)[٧٤] وأن يعين رئيس البلدية من قبل الحاكم أمير البلاد ويعتبر رئيس البلدية رئيسًا طبيعيًا للمجلس البلدي[٧٥] جاء الأمر مخالفًا في القانون الجديد لسنة ١٩٦٠م حيث جاء فيه (يتشكل المجلس البلدي من رئيس البلدية رئيسًا وثمانية اعضاء كويتيين منتخبين ويصدر مرسومًا بالشروط الواجب توافرها في الناخب والمرشح وإجراءات الترشيح والانتخاب وأربعة اعضاء كويتيين يعينون بمرسوم بناء على اقتراح رئيس البلدية، من أصحاب الأملاك والتجار والمقاولين وأصحاب الأعمال.[٧٦]

رابعًا: رئيس البلدية وصلاحياته بينما نص القانون السابق على ان يعين رئيس

البلدية من قبل الحاكم أمير البلاد، ويعتبر رئيس البلدية رئيسًا طبيعيًا للمجلس البلدي[٧٧] جاء في القانون الجديد (يعين رئيس البلدية وبمرسوم ويكون بحكم وظيفته رئيسًا للمجلس البلدي ورئيسًا للإدارة التنفيذية، و هو الذي يمثل البلدية امام الدوائر الحكومية و المحاكم، وفي المقابلات والحفلات الرسمية، وفي صلات البلدية مع الغير)[٧٨] اما عن صلاحيات الرئيس فبينما جاءت في القانون القديم في فصل مستقل يشمل أربعة مواد رئيسية شملت العديد من البنود[٧٩] جاءت الصلاحيات في القانون الجديد في أربعة مواد[٨٠]

خامسًا: مدير البلدية بينما جاء انتخابه في القانون السابق من بين أعضاء المجلس البلدي أو من غيرهم، وبقرار يصدر من الرئيس[٨١] جاء الأمر مخالفًا لذلك في القانون الجديد حيث نص على أن (يعاون رئيس البلدية مدير يرشحه المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة ويوافق عليه رئيس البلدية، ويصدر بتعيينه مرسوم، فإذا عين المدير من بين أعضاء المجلس شغر مكانه وملئ هذا المحل بالطريقة المقررة وفقًا لأحكام المادة(١٢).[٨٢]

وتعكس التعديلات الجذرية التي طرأت على قانون البلدية الجديد الصادر في الثاني من يونية1960م، حرص القائمين على أمرها على مواكبه التطورات المعاصرة من جهة ورغبة منهم في إحراز التقدم المنشود في عملها لصالح المجتمع الكويتي من جهة ثانية[٨٣]

وربما جاءت التعديلات الجديدة والتي احدثت نقلة نوعية في أداء البلدية وصلاحياتها لتحقيق ما يلي:

أولًا: إبراز أهمية السلطة التنفيذية بوضوح ممثله في المجلس البلدي الموازي لإدارة البلدية وقد وضح هذا الأمر بجلاء فيما يلي: .

- إفراد وتخصيص فصل خاص – هو الفصل الأول من قانون البلدية الكامل المكون من فصلين– بالمجلس البلدي، و كأنما أراد المشرع

الكويتي التأكيد على ان المجلس البلدي – كسلطة تشريعية – و الإدارة التنفيذية – كسلطة تنفيذية – هما معًا بمثابة وجهين لعملة واحدة في إطار فصل السلطات مع تعاونها.

- تشكيل المجلس البلدي من عنصرين أساسيين (العنصر المنتخب والعنصر المعين) مع تغليب عدد الأعضاء المنتخبين (ثمانية أعضاء) في مقابل المعينين (أربعة اعضاء فقط) حيث روئ سد العجز في الكفايات المناسبة عن طريق التعيين بناء على اقتراح رئيس البلدية من بين هيئات معينه مثل اصحاب الأملاك والتجار والمقاولين ورجال الأعمال)[٨٤]
- اختصاصات المجلس حيث صنف المشرع الكويتي – لأول مرة – الاختصاصات ذات الصلة في نوعين هما اختصاصات في الشئون البلدية، واختصاصات في الشئون المالية)[٨٥]
- نظام سير الأعمال بالمجلس البلدي حيث تكفل القانون برسم الخطوط الرئيسية لسير الأعمال بالمجلس او الإطار العام لها وترك التفاصيل للائحة داخلية يسنها المجلس بنفسه) [٨٦]

ثانيًا: معالجه الخلل الموجود في قوانين البلدية السابقة برمتها (قانوني ١٩٣٢ و١٩٥٤) والذي أثر بالسلب على فعالياتها واصابها بالشلل وأدى بالتالي إلى تداخل الاختصاصات مع الدوائر الاخرى، وقد تم معالجة هذا الأمر بتقسيم الإدارة التنفيذية إلى (اقسام) بدلًا من (الدوائر) وتقسيم الأقسام إلى (شعب) وذلك من أجل تحديد المسئوليات بوضوح لضمان جودة الأداء وعدم تداخل الاختصاصات وترسيخًا لمبدأ اللامركزية في إصدار القرارات ذات الصلة بمصالح الجماهير.[٨٧]

ثالثًا: تفسير ما غمض من أمور واردة في القوانين السابقة، ومنعًا للجدل المتوقع إزاء اختلاف الآراء، وذلك بإصدار مذكره تفسيرية وافية موازية

للقانون تحتوي على فصلين أولهما خاص بالمجلس البلدي –كسلطة تشريعية – وثانيهما خاص بالإدارة التنفيذية كسلطة تنفيذية.[٨٨]

وهكذا جاء إصدار قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م بهدف تلافي السلبيات التي شابت القوانين السابقة (قانونيي ١٩٣٢م و١٩٥٤م) التي استمرت طيلة ثلاثة عقود من الثلاثينيات حتى الخمسينيات من القرن الماضي.[٨٩]

وكانت الفترة ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١م وقد شهدت صدور سلسله من القوانين العصرية لتنظيم الحياة في الإمارة وتحويلها إلى دولة حديثة قام بإعدادها الخبير القانوني والدستوري المصري الدكتور عبد الرازق السنهوري[٩٠](٤) ومن أهمها قانون الميزانية، وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين الكويتيين، وقانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الشركات التجارية، و قانون الجزاء، وقانون النقد وإصدار العملة، وقانون إلغاء القضاء الأجنبي، كما صدرت أيضا قوانين لتنظيم القضاء والجنسية الكويتية وجوازات السفر وإقامة الأجانب.[٩١]

وعلى هذا يمكن القول إن سنة ١٩٦٠م تعد بداية المرحلة الانتقالية حيث كان على البلدية أن تستعيد اختصاصاتها وصلاحياتها السابقة وتنظم جهازها الإداري ليواكب التطور الذي تشهده البلاد وتسير قدمًا في الطريق الصحيح.[٩٢]

ولكن شاءت الأقدار أن تدخل الكويت مرحلة جديدة في عام ١٩٦١م بإعلان الاستقلال فتم إلغاء هذا القانون[٩٣] وحل محله القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢م[٩٤]وبمقتضى هذا القانون ألحقت بلدية الكويت بمجلس الوزراء على أن يتولى شئونها وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ويكون المرجع الإداري في شئونها وتوجه إليه المسئولية بصددها وبموجب هذا القانون ارتفع عدد أعضاء المجلس البلدي من ثمانية أعضاء إلى عشرة منتخبين وأربعة أعضاء معينين تتوافر فيه شروط الأعضاء المنتخبين.

واستكمالا لجهوده الحثيثة في تنظيم البلاد إداريا وسياسيًا ودفعها إلى الأمام في تلك الفترة –التي تعد أساسًا بمثابة فترة انتقالية نحو الاستقلال– قام الشيخ عبد الله السالم بإصدار المرسوم الأميري بتشكيل (المجلس الأعلى).

وتنحصر أعمال المجلس الأعلى في رسم السياسة العامة للبلاد والإشراف على تنفيذها وايجاد التوافق والانسجام بين الدوائر الحكومية المختلفة، وهو الذي يقر القوانين ويصادق على الأنظمة ويوافق على الميزانية، كما يوجه الأمور الهامة في البلاد، ويحدد الاتجاهات المختلفة لسير الأعمال الرئيسية[٩٥]، كما يرفع توصياته عند الاجتماع إلى الأمير الحاكم، للبت فيها بصفة نهائية، وهو في ذلك قريب الشبه إلى حد كبير من وضع مجلس الوزراء في وضعنا الحالي.[٩٦]

ويؤكد المعاصرون من أبناء الكويت – المهتمين بتسجيل تاريخ بلادهم – أنه يمكن القول بحق ان الكويت قبل تشكيل المجلس الأعلى كانت تعاني الكثير من التخبط في أعمال الدوائر المختلفة، حيث كان رئيس كل دائرة يوجه الأمور المتعلقة في دائرته بالطريقة التي يراها مناسبة، فلكل دائرة فهم خاص في أمور الإدارة يختلف عن بقيه الدوائر الاخرى[٩٧] وكان من الطبيعي ان يؤدي هذا الوضع إلى حالة من الانفلات في أمور الدولة بحيث صارت كل دائرة هي دولة مستقلة داخل دولة لها قوانينها وانظمتها الخاصة، وفهمها الخاص ايضا وكان من نتيجة ذلك الوضع ان أصبح الإزدواج وضياع النظام واضحًا في كل الأجهزة الإدارية، فتعقدت الأمور الإدارية ونشأت حالة من الفوضى والاضطراب الإداري.[٩٨]

ولقد استطاع المجلس الأعلى ان يجمع رؤساء الدوائر المختلفة حول مائدة مستديره، وأصبح بمقدور المجلس تنظيم الأمور ومنع حالات الفوضى والانفلات، وان يوجد التوفيق والترابط والانسجام في تطبيق أحكام القوانين وفي تفهم الأمور الإدارية المختلفة، وبهذا يكون المجلس الأعلى قد استطاع تحقيق الكثير من جوانب الإصلاح السياسي والإداري في البلاد.[٩٩]

وبالإضافة إلى المجلس الأعلى تشكلت ((الهيئة التنظيمية)) بعضوية الشيخ عبدالله المبارك الصباح، والشيخ سعد العبدالله السالم، بالإضافة الى ثمانية من وجهاء الكويت وهم [السيد مشعان الخضير، السيد يوسف الفليج، السيد نصف اليوسف، السيد عبد الحميد الصانع، والسيد حمد المشاري، السيد حمض الحميضى، السيد خالد العدسانى، السيد محمد اليوسف النصف] وجميعهم من الكويتيين البارزين المعروفين برجاحة الرأي و حسن التصرف و تقوم الهيئة التنظيمية بتقديم المشورة لرؤساء الدوائر فيما يتعلق بالقضايا الهامه في البلاد وأحيانا يجتمع أعضاء هذه الهيئة مع أعضاء المجلس الأعلى على شكل مؤتمر ليبحثوا بعض القضايا الهامة.[١٠٠]

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب بصورة عامة تحديد الشكل القانوني الذي تقوم عليه هيئة التنظيم، كما يصعب من ناحية أخرى تحديد الاختصاص الذي يمكن أن تمارسه هذه الهيئة، وترجع الصعوبة في هذا المجال إلى عدم نشر أية مقررات للهيئة حتى اليوم.[١٠١]

وكانت جميع القرارات التنفيذية الهامه تصدر عن المجلس الأعلى، مما يؤكد الدور الاستشاري لهيئة التنظيم، أي إنها لا تملك حق إقرار المسائل، وفي بعض الأحيان يتم بحث الأمور في هيئة التنظيم، ثم ترفع للمجلس الأعلى، وفي أحيان أخرى كان المجلس الأعلى يحيل إلى هيئة التنظيم بعض المسائل كي تقوم بدراستها وفي احيان اخرى نجد أن الهيئة والمجلس الأعلى يشكلان مؤتمرًا خاصًا لدراسة مسائل أو مسألة معينة بالذات ولهذا نجد أنه من الصعوبة تحديد الاختصاص المباشر الذي كانت تمارسه الهيئة[١٠٢]

وحرصًا من الشيخ عبد الله السالم الصباح على مواكبة التطورات وفق المستجدات الجديدة تم تغيير هام على تشكيل بعض الأجهزة الحكومية في الأيام الأخيرة التي سبقت الاستقلال وهيأت له، حيث تم دمج كل من المجلس الأعلى وهيئة التنظيم في مجلس واحد مشترك، مكون من أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء هيئة التنظيم وهم الشيخ عبد الله المبارك، والشيخ صباح

السالم، والشيخ جابر الأحمد، والشيخ مبارك الحمد، والشيخ جابر العلي، والشيخ صباح الأحمد، والشيخ سعد العبد الله السالم، والشيخ مبارك العبد الأحمد، والشيخ عبدالله الجابر، والشيخ مبارك العبدالله الجابر، والسادة حمد المشاري، ومشعان الخضير، ويوسف الفليج، ونصف يوسف النصف، ومحمد اليوسف النصف، وعبدالحميد الصانع، وحمود الزيد الخالد، وعبدالعزيز الصقر، وحمد الصالح الحميضى، ويوسف إبراهيم الغانم، وخالد العدسانى.[١٠٣]

وكان هذا المجلس بمثابة مجلس الوزراء وفي نفس الوقت مجلس تشريعي فقد قام برسم السياسة العامة للبلاد، وتقديم النصح والاستشارات للدوائر الحكومية والعمل على تطوير هذه الدوائر، وتحسين أعمالها وخدماتها، وتقديم المقترحات اللازمة لها بهذا الشأن، والنظر فيما يشكل على هذه الدوائر من أمور وإيجاد الحلول المناسبة لها[١٠٤] كما تكون من مهمته وضع مشروع قانون لانتخابات المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه إعداد مشروع الدستور[١٠٥]

وتجدر الإشارة إلى أن آخر مهمة رسمية قام بها المجلس المشترك قبل حله بعد الاستقلال هي إرساله وفدًا برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح، قام بزيارة كافة البلدان العربية لشرح قضية الكويت، ووضعيتها بعد الاستقلال، والسياسة التي ستنتهجها كدولة مستقلة ناشئة متحررة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في مجال بناء نفسها، وفي مجال تعاونها مع شقيقاتها الدول العربيةالأخرى.[١٠٦]

واستكمالًا لإجراء تنظيم أجهزة الدولة الحكومية وتنظيم الأعمال التي تتولاها السلطة التنفيذية فيها، أصدر الشيخ عبد الله السالم الصباح المرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠م والقاضي بإنشاء إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت، وأشار المرسوم إلى دواعي إنشاء هذه الدائرة على انها: [لما كانت الدوائر الحكومية المختلفة تواجه الحاجة إلى جهاز قانونيي يتولى مراجعة التشريعات التي تعدها هذه الدوائر من ناحية الصياغة القانونية حتى تجئ الصياغة سليمة وحتى تتسق هذه التشريعات فلا تتعارض مع بعضها بعضًا

ويكون هذا الجهاز أيضا تحت تصرف الدوائر الحكومية لاستفتائه في المسائل التي تنجم عن تطبيق القوانين والمراسيم واللوائح بعد ان نشطت حركه التشريع واتسعت ميادينها، وتشعبت القوانين التي أصدرتها الدولة في الآونة الأخيرة][١٠٧]

وتجدر الإشارة إلى أن الخبير القانوني لحكومة الكويت الدكتور عبد الرازق السنهوري هو الذي اقترح إنشاء الإدارة أصلا كما تولى ادارتها، كما أنه رشح مجموعة من رجال القانون ليكونوا ضمن جهاز الإدارة الوظيفي.[١٠٨]

الخاتمة:

مما تقدم يتضح لنا ان الكويت نقلت نقلة نوعيه على كافة المستويات بدأت في عقد الخمسينيات من القرن الماضي ومع تولي الشيخ عبد الله السالم زمام الأمور في البلاد في فبراير ١٩٥٠م.

ذلك أن الاستعمار البريطاني الجاسم على صدر الكويت منذ معاهدة الحماية ١٨٩٩م أضمر العداء للشيخ عبد الله السالم، حيث عدته بريطانيا من زعماء المعارضة –حيث كان رئيسًا للمجلس التشريعي الأول ١٩٣٨م –كما عدوه كذلك مناصرًا للمحور إبان الحرب العالمية الثانية، لذا لم يكن غريبا أن يعارضوا توليه زمام الأمور في البلاد ووضعوا في طريقه العراقيل بل اشترطوا لاعترافهم بحكمه شروطًا تعجيزيه كما أسلفنا في ذكرها، بيد ان الشيخ عبد الله السالم لم يرضخ لشروطهم، وقاموا مجبرين بالاعتراف بولايته أمر الحكم في الكويت.

أدرك الشيخ عبد الله السالم هذا الأمر ووضع نصب عينيه مصلحة بلاده و تحرك في اتجاهين متعاقبين أولهما مناوئة الوجود البريطاني في الكويت والحيلولة دون تغلغله في بلاده وتقليص ما تبقى من هذا النفوذ في البلاد وقد نجح في ذلك الأمر نجاحًا منقطع النظير في رفضه تعيين المستشارين لحكومته والاكتفاء بالخبراء مع إصراره على اختيار هؤلاء الخبراء حسب شروطه، وجاءت مسألة إعادة النظر في اتفاقية النفط ١٩٣٤م حين رفض قبول اي حصة تقل عن حصة العراق وكانت المواجهة الثالثة في مجلس

الإنشاء حيث قرر توطين جميع الوظائف والمسميات الوظيفية في هذا المجلس مما نتج عنه تراجع النفوذ الانجليزي في هذا الشأن، وجاءت المواجهة الرابعة في إصرار الشيخ عبد الله السالم على وجود الشريك الكويتي في جميع الشركات البريطانية التي كانت تدير معظم المشاريع في الكويت.

أما الاتجاه الثاني من تحرك الشيخ عبد الله السالم فكان إعادة الهيكلة في دوائر ومؤسسات الحكومة بعد أن كانت قد توارت وتضاءل دورها في الحياة السياسية في الكويت إبان الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها.

وقد وضح ذلك الأمر بجلاء في التطور الكبير الذي حدث في قانون البلدية الصادر ١٩٥٤م ثم قانون ١٩٦٠م حيث تم إبراز أهمية السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى إصدار المرسوم رقم ٥٤/١ في ١٩ يوليو بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا ذلك المرسوم الذي جاء فيه الهدف من إنشاء اللجنة [وضع سياسة موحدة للإصلاح الداخلي، بما في ذلك تنظيم دوائر الحكومة ورعاية المصالح العامة، مع مسئولية اللجنة امام أمير البلاد].

وجاء المرسوم الأميري بتشكيل (المجلس الأعلى) من رؤساء الدوائر الحكومية ترسيخًا لمبدأ تعزيز السلطة التنفيذية لأن هذا المجلس عد بمثابة مجلس لوزراء الكويت له كافة الصلاحيات التنفيذية ذات الصلة بمصالح الجماهير.

ثم جاء قرار تشكيل الهيئة التنظيمية ليجسد فكر التطور لدى الشيخ عبد الله السالم الصباح، وبهدف التنسيق مع المجلس الأعلى للصالح العام، وأعقب ذلك تشكيل المجلس المشترك بين المجلس الأعلى والهيئة التنظيمية.

وكان المرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠م القاضي بإنشاء (دائرة الفتوى والتشريع) بهدف إحداث التناغم المطلوب، بين التشريعات ذات الصلة بمصالح الجماهير، فضلًا عن دور الدائرة في تقديم المشورة القانونية في المسائل الدولية وفي صلات الدولة بالخارج والمؤتمرات والهيئات العالمية.

الهوامش:

(١) يوسف عبد المحسن تركى المليفى : الشيخ عبدالله السالم الصباح (١٩٥٠ . ١٩٦٥م) ، الطبعة الثانية منقحة ومزيدة، صـ٢٣.

(٢) يوسف عبد المحسن تركى المليفى : المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٥ ، ٢٠٩.

(٣) غانم النجار: مدخل للتطور السياسي في الكويت، ط١، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ص٣١.

(٤) غانم النجار: المرجع السابق ، صـ٣٢.

(٥) نجاة عبد القادر الجاسم: قضايا في التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الكويت، ط١، نوفمبر ٢٠٠٠م، صـ٣١٠.

(٦) غانم النجار: المرجع السابق، صـ٣٣، ٣٤.

(٧) فيحان محمد العتيبي: الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت (١٩٢١-١٩٩٠م) منشورات ذات السلاسل، ٢٠١٠، صـ٦١، غانم النجار : نفس المرجع السابق صـ٣٣.

(٨) غانم النجار: المرجع السابق صـ٣٣، ٣٤.

(٩) فيحان محمد العتيبي: المرجع السابق صـ٦٢، غانم النجار: المرجع السابق صـ٣٤

(١٠) نجاة عبد القادر الجاسم: الحركة الإصلاحية فى الكويت (١٩٢٠-١٩٦٣)، ضمن كتاب تاريخ الكويت الحديث والمعاصر مراجعة د/ ناصر الدين سعدوني، قسم التاريخ كلية الآداب جامعة الكويت، ٢٠٠٨، صـ٤٠٢.

(١١) نجاة عبدالقادر الجاسم: قضايا في التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الكويت، صـ٣١٤، موسى غضبان الحاتم: التطور الاقتصادي فى الكويت (١٩٤٦-١٩٧٣م)، ط ١، ٢٠٠١م، صـ١٧٩.

(١٢) ميمونة خليفة الصباح: الكويت فى ظل الحماية البريطانية، ط١، ٢٠١١م صـ١٧٩.

(١٣) غانم النجار: المرجع السابق صـ٥٢.

(١٤) غانم النجار: المرجع السابق صـ٥٢-٥٤.

(١٥) نجاة عبدالقدر الجاسم: المرجع السابق صـ٣١٥، ميمونة الخليفة الصباح: المرجع السابق،صـ٤٢٤.

(١٦) ميمونة الخليفة الصباح: نفس المرجع السابق صـ٤٢٥.

(١٧) وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا سحبت المستشار هيستد . الذي سبق تعيينه في إدارة المالية . أثناء الزيارة التي قام بها الشيخ عبد الله السالم للندن، مما يعد استجابة واضحة لطلباته. نفس المرجع السابق صـ ٤٢٧.

(١٨) غانم النجار: المرجع السابق صـ٣٧ ، وكان عدد تلك الشركات خمس وهى شركة الخليج الهندسية (Gulf Engg. Company) ووكيلها عبدالله ملا صالح، وشركة المقاولات والإنشاءات (Sahara.Development.co) ووكلائها الشايع والحمد، وشركة عنزه (onst.&cont.Company) (Anaza Company) ووكيلها خليفة الغانم وسيد حميد، وشركة الصحراء ووكيلها يوسف أحمد الغانم وشركة ووكيلها عبد العزيز الصالح القناعي وعبدالله على رضا، انظر ميمونة الخليفة الصباح: المرجع السابق صـ٤٢٧ (C.A.T)

(١٩) حيث تم تأليفه من أعضاء المجلس البلدي المنتخب وجميع مدراء الدوائر الحكومية المتصلة أعمالهم بالمرافق العامة كأعضاء أصليين لهم الحق في لتصويت والأقرار، وقد رأس هذا المجلس الشيخ فهد السالم الصباح، وأعطيت له الصلاحيات التشريعية والتقريرية الواسعة في إطار خطة التنظيم. ميمونة الخليفة الصباح: نفس المرجع السابق صـ ٤٢.

(٢٠) غانم النجار: المرجع السابق صـ٣٧.

(٢١) غانم النجار: المرجع السابق صـ٣٥.

(٢٢) غانم النجار:المرجع السابق صـ٣٨.

(٢٣) غانم النجار:المرجع السابق صـ٣٩.

(٢٤) غانم النجار:المرجع السابق صـ٤٤.

(٢٥) غانم النجار:المرجع السابق صـ٤٥

(٢٦) غانم النجار:المرجع السابق صـ٤٥.

(٢٧) فلاح عبدالله المدير: الحركة الدستورية فى الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م صـ١٢.

(٢٨) غانم النجار: المرجع السابق صـ٤٦، فيحان محمد العتبى: المرجع السابق صـ٦٧.

(٢٩) فيحان محمد العتبى: المرجع السابق صـ٦٧.

(٣٠) فيحان محمد العتبى: المرجع السابق صـ٦٧- ٦٨.

(٣١) عادل الطبطبائي: النظام الدستوري فى الكويت، ط٤، ٢٠٠١م، الكويت صـ٣٠٤.

(٣٢) فيحان محمد العتبى: المرجع السابق صـ٦٨.

(٣٣) غانم النجار: مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، جامعة الكويت، الكويت١٩٨٦م صـ٣٨.

(٣٤) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٤٨-٤٩.
العريضة شكوى من الوفد من التبذير فى الإنفاق الحكومي، وعدم كفاءات الإدارات الحكومية، وعدم فاعلية*، وقد تضمن توجدوى الانتخاب المكشوف لمجالس الدوائر المختلفة بالإضافة إلى عدم وجود قيود على الهجرة إلى الكويت.**
*غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٤٦-٤٧.
**انظر نجاة عبد القادر الجاسم، قضايا في التاريخ السياسي لدولة الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٣٥٢.

(٣٥) فيحان محمد العتيبي: المرجع السابق صـ٦٨، غانم النجار: المرجع السابق صـ٤٧.

(٣٦) رسالة الكويت، السنة السادسة، العدد ٢٤، شوال ١٤٢٩هـ، أكتوبر ٢٠٠٨صـ٣.

(٣٧) خالد طعمة: الكامل في تاريخ الكويت، ط١، الكويت٢٠١٧م صـ٤٠٥.

(٣٨) رسالة الكويت: المصدر السابق صـ٤

(٣٩) غانم النجار:مدخل للتطور السياسي فى الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٥٣

(٤٠) غانم النجار: المرجع السابق صـ٤٧، نجاة عبد القادر الجاسم: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ج٢، دولة الكويت ٢٠١٠ صـ٣٦

(٤١) وهم عبدالله الشرهان، وعبدالقادر الجاسم القناعى، وأحمد بشر الرومي، ومحمد النصف انظر نجاة عبد القادر الجاسم: المرجع السابق صـ٣٦، غانم النجار: المرجع السابق صـ٤٨. ، فيحان محمد العتيبي : المرجع السابق صـ٦٩.

(٤٢) غانم النجار:المرجع السابق صـ٥٥.

(43) F.O.371.10910.81583 – Political agency – Kuwait ,27th September. 1954 confidential to Samuel Esq. foreign office eastern department, London.

(٤٤) محمد عبد الله خالد العبد الجادر: جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية٢٠٠٩م صـ٢٢،٢٣.

(٤٥) نجاة عبد القادر الجاسم: بلدية الكويت فيخمسين عامًا، ط٢، ١٩٩٣م، إصدار بلدية الكويت صـ٥٤.

(٤٦) جريدة الكويت اليوم، العدد الثاني، صـ٦. (الأسباب الموجبة لقانون البلدية)

(٤٧) جريدة الكويت اليوم:المصدر السابق، ونفس المكان

(٤٨) جريدة الكويت اليوم: المصدر السابق، ونفس المكان

(٤٩) علية عبد الرحمن على سكين الكندري: بلدية الكويت (منذ النشأة حتى الاستقلال ١٩٣٠-١٩٦١م)، بحث لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآدب جامعة القاهرة ٢٠١٤م صـ٢٩.

(٥٠) قانون بلدية الكويت الصادر في شوال ١٣٥٠هـ -١٩٣٢م.

(٥١) جريدة الكويت اليوم، السنة الأولى الإعداد(٢،٣،٤) نص قانون البلدية ١٩٥٤م.

(٥٢) نجاة عبد القادر الجاسم: بلدية الكويت فى خمسين عامًا، مرجع سبق ذكره صـ٥٤.

(٥٣) جريدة الكويت اليوم: المصدر السابق ونفس المكان.

(٥٤) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٣٢م ، الفصل الأول المجلس البلدى مادة رقم ١.

(٥٥) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٣٢م ، نفس المصدر السابق مادة رقم ٢.

(٥٦) قانون بلدية الكويت ، نفس المصدر السابق المادة رقم ٢.

(٥٧) جريدة الكويت اليوم، السنة الأولى العدد٢ صـ٨. ، قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م مادة رقم ٦.

(٥٨) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٣٢م ، المادة رقم ٢.

(٥٩) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م ، المادة رقم ٧.

(٦٠) قانون بلدية الكويت الصادر١٩٣٢م ، الفصل الأول المادة رقم ٥ (واجبات الرئيس).

(٦١) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م ، الفصل الثالث، رئيس البلدية المواد (٢٧-٢٨-٢٩-٣٠).

(٦٢) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م ، المصدر السابق مادة رقم ٣٠.

(٦٣) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م ، الفصل الخامس (ما يتعلق بالمدير والمكتب) المادة رقم ٣١.

(٦٤) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م، المصدر السابق المادة رقم ٨.

(٦٥) علية عبد الرحمن على سكين الكندري، نفس المصدر السابق صـ٣٢.

(٦٦) نجاةعبد القادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٣. وتجدر الإشارة إلى أن تشابك الاختصاصات وتداخل الصلاحيات فى تلك الفترة قد ظهر واضحًا جليًا من خلال

إعلانات ومراسلات البلدية انظر بلدية الكويت إعلان رقم ٥٤/٦ في ١٩٥٤/٤/٢٥، إعلان رقم ٥٤/٢١، ٣٥١٧/٤٨/٥٨ في ٥٨/٥/٢٧، حكومة الكويت دائرة الصحة العامة رقم ٨٧٣ في ١٩٥٩/٥/١٧.

(٦٧) جاة عبد القادر الجاسم، بلدية الكويت في خمسين عامًا مرجع سبق ذكره صـ٥٨.

(٦٨) المذكرة التنفيذية المصاحبة لقانون البلدية الصادر بالمرسوم الأميري رقم ٢٠– لسنة ١٩٦٠م في٢–يونية ١٩٦٠م ، الكويت اليوم ملحق العدد ٢٨٠–السنة السادسة صـ١٧.

(٦٩) قانون بلدية الكويت، الصادر ١٩٥٤م.

(٧٠) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م الفصل الأول، المجلس البلدي وتشكيله.

(٧١) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م ، نفس المصدر السابق.

(٧٢) عبد الله السيد سالم، نفس المرجع السابق صـ ٥٠.

(٧٣) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م، الفصل الثاني الإدارة التنفيذية مادة رقم ٤٩.

(٧٤) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م مادة رقم ٦.

(٧٥) قانون بلدية الكويت ال صادر١٩٥٤م مادة رقم ٧.

(٧٦) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م الفصل الأول (المجلس البلدي) مادة رقم ٦.

(٧٧) قانون بلدية الكويت ١٩٥٤م مادة رقم ٧.

(٧٨) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م مادة رقم ٤.

(٧٩) قانون بلدية الكويت ١٩٥٤م.

(٨٠) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م الفصل الثاني، الإدارة التنفيذية المواد (٣٨-٣٩-٤٠-٤١).

(٨١) قانون بلدية الكويت الصادر ١٩٥٤م مادة رقم ٨.

(٨٢) قانون بلدية الكويت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م مادة رقم ٥.

(٨٣) عليه عبدالرحمن على سكين الكندري، نفس المصدر السابق صـ٣٥.

(٨٤) المذكرة التفسيرية المصاحبة لقانون البلدية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠م الفصل الأول المجلس البلدي (تشكيل المجلس).

(٨٥) المذكرة التفسيرية المصاحبة لقانون البلدية، نفس المصدر السابق (اختصاصات المجلس البلدي).

(٨٦) المذكرة التفسيرية المصاحبة لقانون البلدية، نفس المصدر السابق (نظام سير الأعمال بالمجلس البلدي).

(٨٧) عليه عبد الرحمن على سكين الكندري، نفس المصدر السابق صـ٣٦.

(٨٨) عليه عبد الرحمن على سكين الكندري، نفس المصدر السابق صـ٣٧.

(٨٩) عليه عبد الرحمن على سكين الكندري، نفس المصدر السابق صـ٣٧.

(٩٠) فيحان محمد العتيبي، مرجع سبق ذكره صـ٧٥.

(٩١) احمد الخطيب، الكويت من الإمارة الى الدولة ((ذكريات العمل الوطني والقومي))، ط٢، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، ٢٠٠٧م صـ٢١١

(٩٢) نجاةعبد القادر الجاسم، بلدية الكويت فى خمسين عامًا، مرجع سبق ذكره صـ٢٥.

(٩٣) عبد الله السيد سالم، بلدية الكويت فى ثمانين عامًا، مرجع سبق ذكره صـ٥٣، نجاة عبد القادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٢٦.

(٩٤) وليد الهولى، المجلس البلدى، أكثر من نصف قرن، الامانة العامة للمجلس البلدى ١٩٩٩م صـ٢٤

(٩٥) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣.

(٩٦) خالد طعمة، تاريخ الكويت الكبير،فى الفترة من ١٦٠٠ ق.م-٢٠١١م، الطبعة الأولى الكويت ٢٠١١م صـ١٣٥.

(٩٧) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣١.

(٩٨) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣٢.

(٩٩) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣٣.

(١٠٠) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣٢.

(١٠١) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣٣.

(١٠٢) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٣٤.

(103) Local politics and administration Confident British consulate general Kuwait august 27,1961 p166

(104) Ibid

(١٠٥) فيحان محمد العتيبي، نفس المرجع السابق، صـ٧٩.

(١٠٦) ميونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق، صـ٤٤٧-٤٤٨.

(١٠٧) ميونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق، صـ٤٤٩.

(١٠٨) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق، صـ٤٤٨.

المصـــــادر والمـراجـــع

الوثـائق العربـــيـة

وثائق نشأة وتطوير السلطة التنفيذية:
- وثيقة الميثاق ١٩٢١م.
- وثيقة القانون الأساسي ١٩٣٨م.

المراسيم ذات الصلة بتنظيم وتطوير السلطة التنفيذية:
- المرسوم الأميري الخاص بتشكيل المجلس الأعلى.
- المرسوم الأميري الخاص بتشكيل المجلس المشترك بعد دمج المجلس الأعلى مع الهيئة التنظيمي
- المرسوم الأميري رقم ٦١/٢٥ الخاص بانتخابات الجمعية التأسيسية.
- المرسوم الأميري رقم ٦١/٨ الخاص بأعاده تنظيم الدوائر الحكومية.
- المرسوم الأميري رقم ٦١/٩ الخاص بتعديلات بعض الدوائر.

القوانين الخاصة بإنشاء وتطوير بلدية الكويت بشأن أداء دورها كسلطة تنفيذية في الكويت:
- قانون ١٩٣٢م.
- قانون ١٩٥٤م.
- قانون ١٩٦٠م.
- المذكرة التفسيرية الملحقة بقانون ١٩٦٠م.
- مركز البحوث والدراسات الكويتية رقم السجل ٤٩٨٣ رقم التصنيف ٣٥٣,٨٧١.
- محلى ٣٣٥,١٨ ذي القعدة ١٣٥٥هـ.
- حكومة الكويت.دائرة البلدية و/٣٥١٧/٤٨/٥٨ في ١٩٥٨/٥/٢٧م.
- حكومة الكويت.دائرة الصحة العام رقم ٨٧٣ في ١٩٥٩/٥/١٧م

الوثائق الأجنبية

C Municipality of Kuwait
- Political agency Kuwait the 17th February 1937 to neasara Kuwait oil company Kuwait 9th February .1937
- Kuwait city list of Kuwait bazaar prices for foodstuff showing comparison between January 1936 and January 1937 prices

- Newspaper translation alzaman, 3, 4, and 1938 anew movement in Kuwait and the demands for the improvement of their country.
- 1961 Kuwait amirie decree no 12161
- 1961 Kuwait British embassy Kuwait 1961 confidential
- 1961 Kuwait the department of customs and ports June 20 1961
- 1961 Kuwait British embassy Kuwait December 3, 1961 confidential
- Translation of law no 25/1961 concerning the election of members of the constituent assembly

الدوريات

دليل الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية. إعداد غرفة التجارة وصناعة الكويت

مركز مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤٦ السنة الثانية عشر أبريل ١٩٨٦م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت العدد ٤٩ السنه الثالثة عشر (يناير – فبراير – مارس) ٢٠٠٩

رسالة الكويت، السنه السادسة العدد ٢٤ شوال ١٤٢٩هـ ،٠٠ أكتوبر ٢٠٠٨م.

جريدة أخبار اليوم المصرية، العدد ٣٨٦٦، السنة ٧٢.

البحوث والدراسات والمؤلفات

إبراهيم حامد الخالدي. دخلنا بلدًا يقال له الكويت، الطبعة الأولى، مطابع القبس التجارية.

أحمد الديين. صباح الأول حكم الكويت بتفويض شعبي أقرب إلى الشورى، ضمن محاضرات بعنوان ملامح من التاريخ السياسي في الكويت، الطليعة ٢٢ فبراير ٢٠١٢م.

أحمد الديين. رسالة أهل الكويت الى أحمد الجابر ١٩٣٨م ضمن فعاليات المخيم الربيعي الأول الذي أقامه التيار التقدمي في الكويت، الطبعة في ٢٩ فبراير ٢٠١٢م.

إيمان عبد المنعم عامر. الحكم والإدارة في الخليج العربي بين الحربين، الهيئة العامة المصرية للكتاب ٢٠١٨.

باسم عبد العزيز اللوغاني. حكام الكويت تاريخ وصور، منذ عام ١٧٠٨م عام ٢٠٠٦م، مركز مصادر للخدمات الإعلانية عام ٢٠٠٦م.

ب.ج سلوت. نشأة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٣م تقديم عبد الله يوسف الغنيم.

جلال يحيى. العالم العربي الحديث، المدخل. دار المعارف عام ١٩٨٤م.

حسن سليمان محمود. الكويت ماضيها وحاضرها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، منشورات المكتبة الأهليه لعام ١٩٦٨م.

حسين خلف الشيخ خزعل. تاريخ الكويت السياسي، القسم الأول من الجزء الخامس المتضمن لعصر الشيخ احمد الجابر، جامعة الكويت قسم المكتبات د.ت.

حسنين إبراهيم توفيق. إماره الكويت من النشأة حتى الحماية البريطانية عام ١٨٩٩م، الأوضاع الداخلية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٣م.

حمزه عليان. زمان الكويت الأول، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى عام ٢٠١١م.

خالد طعمة. تاريخ الكويت الكبير ١٦٠٠ ق.م إلى ٢٠١١م، الطبعة الأولى، الكويت عام ٢٠١١م

خالد فهد الجار الله. تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى عام ١٩٩٦م.

رمضان الشراح. صناعة النفط في الكويت، واقعها ومستقبلها، مؤسسة البحوث والدراسات الكويتية، الكويت عام ٢٠٠٤م.
سيف مرزوق الشملان. تاريخ الكويت، الطبعة الثانية عام ١٩٨٦م، منشورات ذات السلاسل
صلاح صبري. الكويت في ظل القانون الدولي العام، القاهرة د.ت.
ظافر الشاهر. مسيرة الديمقراطية في الكويت الجزء الثاني (أوراق استراتيجية) ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠.
عادل الطباطائي. النظام الدستوري في الكويت، الطبعة الرابعة، الكويت عام ٢٠٠١م
عليه عبد الرحمن علي سكين الكندري. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القاهرة، كلية الأداب قسم التاريخ عام ٢٠١٤م.
عبد العزيز الرشيد. تاريخ الكويت الطبعة الثانية عام ١٩٩٩م، دار قرطاس للنشر.
عبد العزيز حسين. محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، طبعة جديدة منقحه عام ١٩٩٤م، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.
عبد الله السيد سالم، بلدية الكويت في ثمانين عامًا، دائرة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
عبد الله خلف التميمي. أبحاث في تاريخ الكويت، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٦م دار قرطاس للنشر.
عبد الله عمر العمر. إرهاصات الديمقراطية في الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الثانية عام ٢٠١١م.
عبد الله محمد الهاجري، محمد نايف العنزي. مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الكويت، الطبعة الثانية عام ٢٠١١م.
عبد الله يوسف الغنيم. بحوث مختاره من تاريخ الكويت، القسم الثاني، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٧م.

عثمان عبد الملك الصالح. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الجزء الأول، الطبعة الأولى عام ١٩٨٩م، الكويت.
عطيه حسين افندي. التطور السياسي لإمارة الكويت (١٩١٤-١٩٤٥م) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة عام ١٩٩٣م.
على الباز. الأسس العامة للدستور الكويتي، القاهرة د.ت.
غانم النجار. مدخل للتطور السياسي في الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت عام ١٩٩٤م.
غانم يوسف الشاهين. الكويت قبل العشرينيات وبعدها، منشورات ذات السلاسل عام ٢٠٠٧م.
فلاح عبد الله المديرس. ملامح أوليه حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥م) دار قرطاس للنشر ١٩٩٩م.
فهد على زايد الشعلة. نشأة وتطور المجلس البلدي بدولة الكويت (١٩٣٢-٢٠٠٠م)، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
فيصل أحمد عثمان الحيدر. رواد الديمقراطية في الكويت من عام ١٩٢١م حتى عام ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.
فيصل عبد الله الكندري. الحياة العلمية في الكويت (١٨٧٨-١٩٣٦م) ضمن كتاب تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مراجعة د/ناصر الدين سعيدوني عام ٢٠٠٤م.
فيحان محمد العتيبي. الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت (١٩٢١-١٩٩٠م)، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى الكويت ٢٠١٠م.
فؤاد كرم. النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٤م.
محمد عبد الله خالد العبد الجادر.جغرافيةالانتخابات البلدية في دولة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٩م.

محمد عبد الهادي جمال. اسواق الكويت القديمة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت عام ٢٠٠٤م.
محمد نايف العنزي. احداث في تاريخ الكويت، الطبعة الأولى لعام ٢٠١٥م.
موسى غضبان الحاتم. تاريخ الشرطة في الكويت، الطبعة الأولى، الكويت عام ١٩٩٩م، دار قرطاس للنشر.
ميمونة الخليفة الصباح. نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤٦ السنة الثانية عشر ابريل ١٩٨٦م.
ميمونة الخليفة الصباح. الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى عام ١٩٨٨م
نازلي معوض أحمد، صالح عبد الرحمن احمد. ازمة الحدود العراقية الكويتية الأولى (١٩٦١-١٩٦٣م)، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٣م.
نجاة عبد القادر الجاسم. بلدية الكويت في خمسين عامًا، الطبعة الثانية عام ١٩٩٣م، إصدار بلدية الكويت.
نجاة عبد القادر الجاسم. التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩م)، الطبعة الثانية ١٩٩٧م.
نجاة عبد القادر الجاسم. الحركة الإصلاحية في الكويت (١٩٢٠-١٩٦٣م) ضمن كتاب تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت عام ٢٠٠٨م.
نجاة عبد القادر الجاسم. تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، الكويت عام ٢٠١٠م.
وليد الهولي. المجلس البلدي أكثر من نصف قرن، الأمانة العامة للمجلس البلدي، عام ١٩٩٩م
ويليام شير. تاريخ المانيا الهتلرية، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٢.

يوسف عبد المحسن تركي المليفي. الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥م) الطبعة الثانية.

المذكرات واليوميات

أحمد الخطيب. الكويت من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٧م.

أروى محمد ابراهيم الشيباني. اوراق منسيه من حياه الشيخ احمد الجابر الصباح (١٩٢٠-١٩٥٠م) مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٤م.

أيوب حسين. ذكرياتنا الكويتية، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

خالد سليمان العدساني. نصف عام للحكم النيابي في الكويت، الكويت عام ١٩٤٧م.

عبد الله النوري. قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، منشورات ذات السلاسل.

غانم النجار. مذكرات في الاقتصاد السياسي في الكويت جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٦م.

ونستون تشرشل. مذكرات، الجزء الأول، دار أسامه بيروت ترجمة خيري حماد.